May 2012

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة مشكلات السلع

الدورة التاسعة والستون

روما، 28-30 مايو/أيار 2012

التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل لأسواق السلع: الاتجاهات والقضايا المستجدة

أولاً- المقدمة

1- لقد أظهرت الأسواق الزراعية العالمية اضطرابات عديدة على مرّ التاريخ، حيث إن التغيرات في غلاّت المحاصيل، والتشوّهات في السياسات المحلية والتجارية، وميزات الطلب غير المرن قد أفضت إلى تغيّرات كبيرة في الأسعار الدولية التي تراجعت بالقيمة الحقيقية لعدة سنوات. ولكن حتى في ظلّ هذه الظروف، تمكنت الزراعة من مواجهة التحديات على صعيد تأمين الأغذية لعدد متزايد، وأكثر تحضراً وغنى من سكان الأرض، على الرغم من أن ما يفوق 900 مليون شخص ما زالوا يعانون من سوء التغذية. ومع ذلك ومنذ عام 2000، ووفقاً لمؤشر أسعار السلع لدى منظمة الأغذية والزراعة، الذي جرى تعديله بحسب التضخم، تضاعفت الأسعار الفعلية في الأسواق الدولية. وكذلك، تعزّزت الروابط بقطاع الطاقة، ووصلت الأسعار إلى ذروتها للمرة الأولى عام 2008، وللمرة الثانية في عام 2011، وبقيت مرتفعة ومتقلّبة. و في ظلّ هذه الظروف، تكمن القضايا الرئيسية التي تواجهها الزراعة العالمية في كيفية استجابتها خلال العقد المقبل، وفي التحديات الجديدة التي قد تواجهها.

2- وتحوّلت الإسقاطات المتوسطة الأجل لأسواق السلع الزراعية إلى خدمة معزَّزة تقدمها المنظمة إلى جميع أصحاب الشأن في الأسواق الزراعية كقاعدة للنقاش السياسي والتخطيط للموارد. ولغاية تقييم اتجاهات السوق والقضايا المستجدة، وتحديدها تحديداً كمّياً، توضع الإسقاطات بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة، وتُنشر كلّ سنة في وثيقة *"التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة"*. وتجمع هذه الوثيقة بين السلع، والسياسات، والخبرات القطرية في المنظمتين، إضافة إلى مدخلات

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

البلدان الأعضاء المتعاونة لتوفير تقييم بشأن التطوّرات المستقبلية في أسواق السلع الزراعية على الصعيد الوطني، والإقليمي، والعالمي.[1]

ثانياً – افتراضات الاقتصاد الكلّي ترسم ملامح إسقاطات الأسواق الزراعية

3– ومن المتوقّع أن تتحسّن توقعات النمو الاقتصادي للبلدان الصناعية في الأجل المتوسط بمعدّل يفوق نسبة 2 في المائة *في السنة*، في حين أن توقعات النمو الاقتصادي للبلدان النامية أكثر إيجابية بصورة عامة. ويُتوّقع للبلدان في مجموعة BRIC (التي تضم البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند والصين) أن تستمر في النمو بمعدّل 8 في المائة في السنة. وبعد أن توسّع النمو بما يقارب 7 في المائة في السنة خلال العقد الأخير، من المنتظر أن تتباطأ وتيرة النمو على نحو معتدل في أقل البلدان نمواً لتصل إلى 6 في المائة في السنة. ومن المتوقّع أن يتراجع نمو السكان في العالم بنسبة 1 في المائة خلال العقد المقبل، على الرغم من أن معدّله يبلغ ضعف المعدّل السائد في أفريقيا. ويظهر هذا التراجع في الأقاليم كافة. غير أن عدد سكان الأرض سوف يزداد بمقدار 600 مليون شخص بحلول عام 2020. ومن المتوقّع أن يبلغ متوسط التضخم في البلدان المتقدمة نسبة 2 في المائة في السنة في العقد المقبل، على أن يسجّل 5 في المائة فقط في البلدان النامية. وفي الإسقاطات الأخيرة المتوسطة الأجل، يُتوقَّع أن تستمر الأسعار الإسمية للنفط الخام بالارتفاع في السنوات القليلة القادمة بمتوسط معدل نمو سنوي تبلغ نسبته حوالي 3 في المائة. كما أن استمرار هبوط قيمة الدولار الأمريكي نظراً لتزايد تكاليف الطاقة سوف يدعم أسعار السلع الزراعية التي تُحسَب بالدولار الأمريكي.

ثالثا – النقاط الرئيسية في الإسقاطات

الأسعار

4– ومن المتوقّع أن تبقى أسعار السلع الزراعية مرتفعة في الأجل المتوسط، بسبب عدد من العوامل المؤثرة على السوق. وتشمل الأسباب الجوهرية في عرض السلع تكاليف أعلى للمدخلات (الأسمدة والمواد الكيميائية)، بما يعكس أسعار النفط المتزايدة، التي ستؤدي إلى تباطؤ نمو الغلاّت والإنتاجية. وإذا أضفنا إليها الضغوطات على موارد المياه وتوافر الأراضي للتوسّع الزراعي، فهذا سوف يحول دون زيادة الإنتاج. ومن المتوقَّع أن يقابَل تراجع نمو العرض بطلب قوي استناداً إلى إسقاطات بشأن تعزيز النمو الاقتصادي العالمي، بما يؤدي إلى طلب كبير على الأغذية، والعلف، والمواد الصناعية من المنتجات الزراعية، بما فيها الوقود الحيوي. وفي حين من المتوقَّع أن تتقلّص مخاطر التقلب الكبير في الأسعار في الأجل القريب، قد يفضي أي نقص غير متوقّع في الإنتاج، ولا سيما في البلدان المنتجة الكبيرة، إلى تغيّر سريع في الوضع، وإلى نوبات أكثر من التقلّبات والارتفاعات الحادة في الأسعار.

[1] تستند المعلومات الواردة في هذه الوثيقة إلى *"التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة"* 2011–2020، وقد جرى تحديثها بتضمينها العمل الأخير لنسخة عام 2012 التي سوف تُنشَر في أواخر يونيه/حزيران 2012.

الشكل 1: ارتفاع جميع أسعار السلع الزراعية في الفترة 2012–2020 بالنسبة إلى العقد الماضي (تغيّر في النسبة المئوية في متوسط الأسعار الإسمية مقارنة بفترات قاعدية مختلفة)

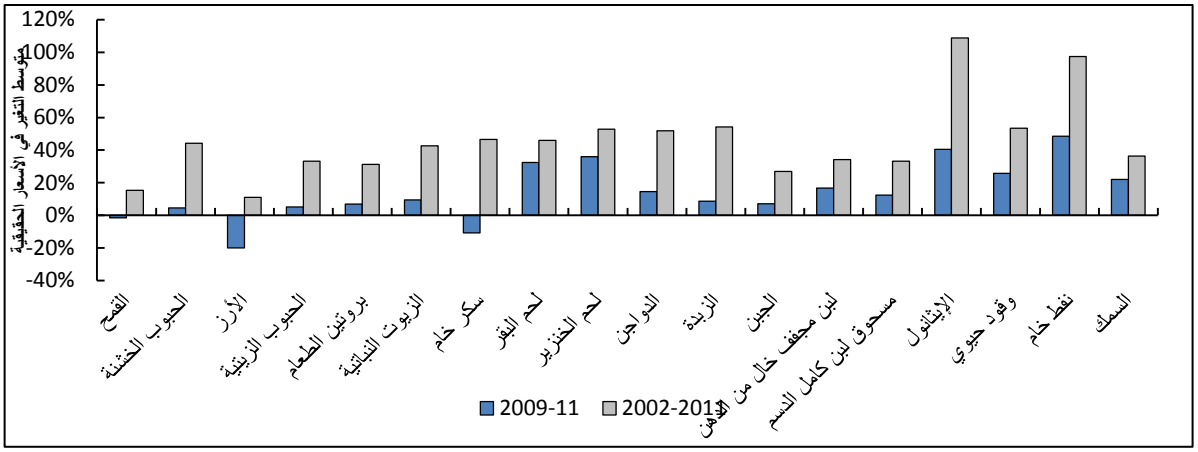

المصدر: أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة منظمة الأغذية والزراعة

الإنتاج

5– وفي العقد الأخير، بلغ النمو الإجمالي في إنتاج السلع المعتدلة والمنتجات الحيوانية الرئيسية 2.6 في المائة في السنة. وتتوقع عمليات التقييم الأخيرة في المنظمة تباطؤ النمو في السنوات المقبلة ليصل إلى 1.7 في المائة في السنة، مع تسجيل تباطؤ ملحوظ للنمو في مجموعة بلدان BRIC، وفي بلدان نامية وصناعية أخرى. ويُتوقَّع أن يتراجع نمو الإنتاج لكلّ فرد إلى حوالي 0.7 في المائة في السنة. وأمّا نمو الإنتاج الإجمالي في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة فقد تجاوز نمو الإنتاج الإجمالي في البلدان المتقدمة خلال العقود الأخيرة، سيما أن البلدان استثمرت في قطاعاتها الزراعية. ومن المتوقّع أن يستمر هذا الاتجاه في السنوات المقبلة.

الشكل 2: توقع تباطؤ متوسط النمو السنوي في صافي الإنتاج الزراعي

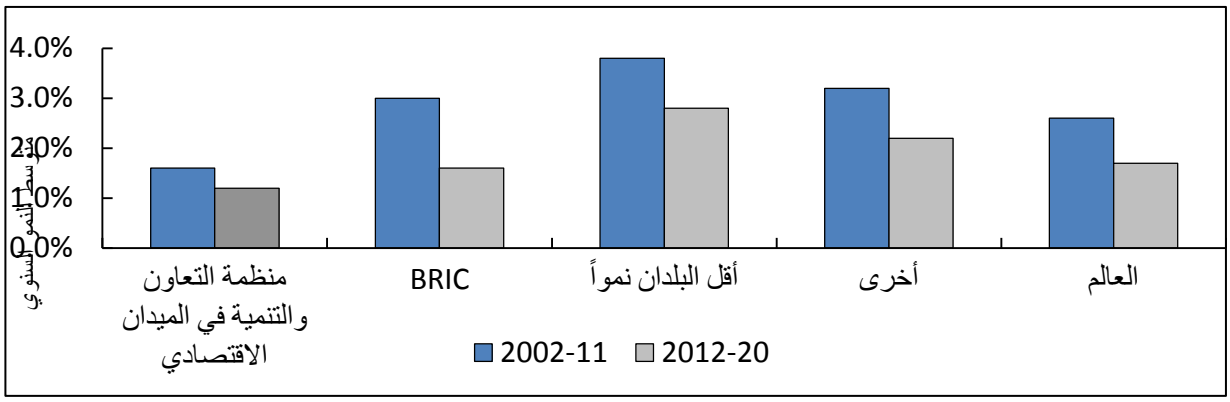

ملاحظة: تبلغ قيمة صافي الإنتاج بأسعار الفترة 2004–2006 لإنتاج السلع الأساسية في وثيقة التوقعات. ويُحتَسَب النمو باستخدام أسلوب المربعات الأقل.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة.

الاستهلاك

6- وتشمل الأسباب الرئيسية لزيادة الاستهلاك نمو السكان، وارتفاع الدخل لكلّ فرد، وتدفّق الطبقات المتوسطة على نحو متزايد إلى الاقتصادات الناشئة، بالتوازي مع معدل التحضّر المتواصل ممّا أدّى إلى تحوّل في النظم الغذائية ونماذج الاستهلاك. وإن تغيّر نمط الاستهلاك من الأغذية الأساسية إلى أغذية أكثر احتواءً للدهون والزيوت وأكثر استناداً إلى المنتجات الحيوانية، وبالتالي إلى متحصّل أكبر من البروتين الحيواني والدهون في النظم الغذائية. وتزيد هذه الاتجاهات من الطلب على الزيت النباتي، واللحوم، والسكر، ومنتجات الألبان، بما في ذلك من الطلب غير المباشر على البذور الخشنة والبذور الزيتية في العلف الحيواني. وأمّا المنتجات التي من المتوقع أن تشهد الزيادات الأكبر من حيث الاستهلاك فهي الدواجن، واللحوم، والسكر، والزيت النباتي، ومنتجات مختارة من الألبان، إضافة إلى معدلات نمو متوسطة سنوية بنسبة تقارب 3 في المائة. وتوجد اختلافات ملحوظة في مستويات استهلاك الفرد الواحد في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، وسوف تبقى هذه الاختلافات قائمة في السنوات القادمة، على الرغم من الميل باتجاه اتساق متزايد في النظام الغذائي.

الشكل 3: التغيّر في الاستهلاك في البلدان المتقدّمة، والبلدان النامية وفي العالم

(التغير بالنسبة المئوية في الاستهلاك: 2020 مقارنة بالمتوسط 2009–2011)

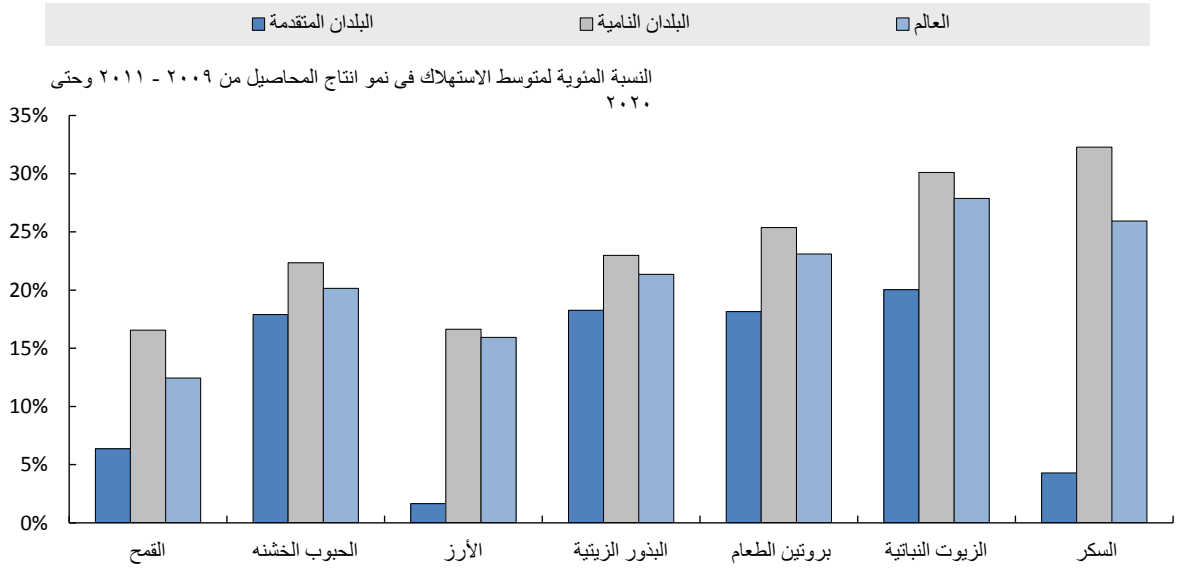

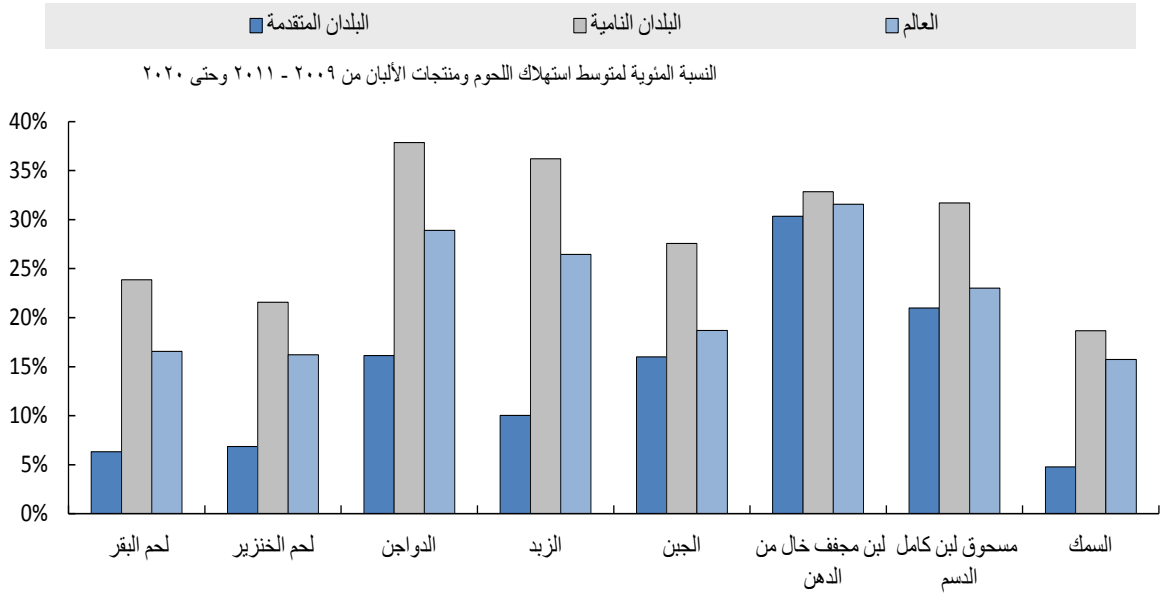

اااالمصدر: أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة منظمة الأغذية والزراعة

التجارة

7- والبلدان التي تصدّر عادة مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية، مثل أستراليا، والأرجنتين، وكندا، والاتحاد الأوروبي، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، سوف تبقى أطرافاً مهمة في التجارة العالمية في الأجل المتوسط. غير أنه من المتوقّع أن تكون البلدان التي قامت باستثمارات ملحوظة في قطاعاتها الزراعية، والتي سعت إلى الاستفادة من

مزاياها في الإنتاج الزراعي، بما فيها البرازيل، وباراغواي، والاتحاد الروسي، وتايلند، وأوكرانيا، أكثر حضوراً على الأسواق العالمية.

الشكل 4: الحصص الإقليمية في قيمة الواردات والصادرات الزراعية

(التغيّر بالنسبة المئوية لعام 2020 مقارنة بالفترة 2009–2011)

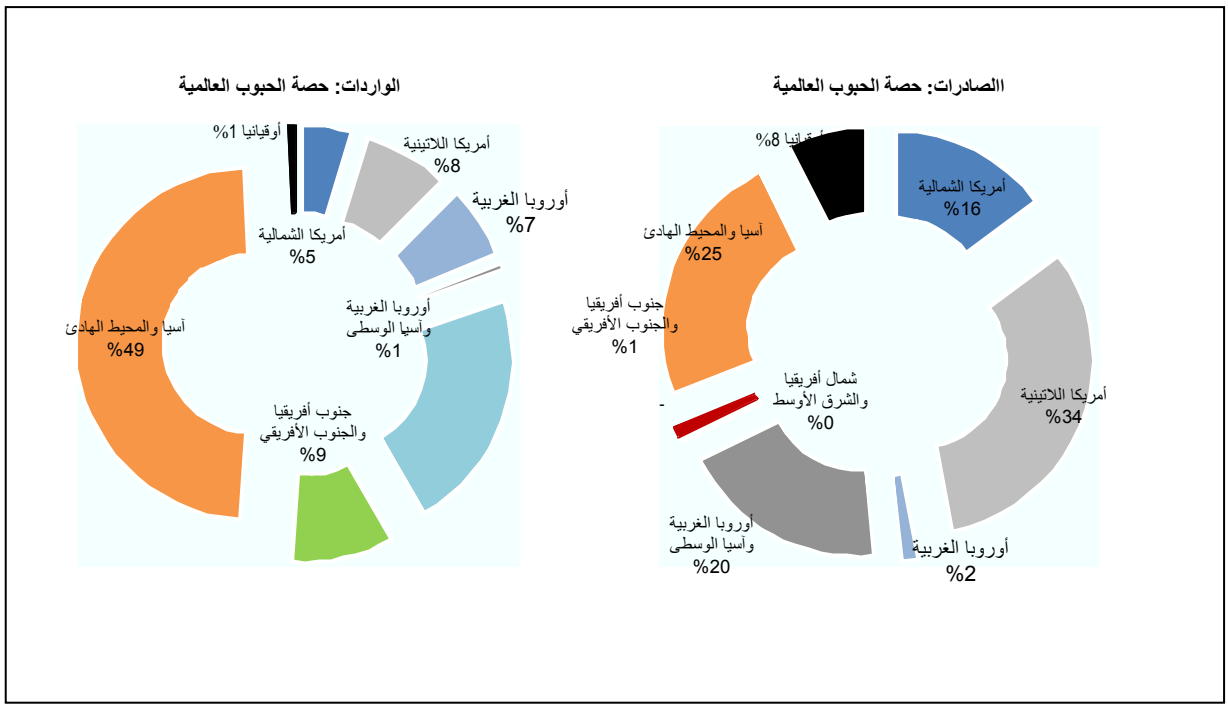

المصدر: أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة منظمة الأغذية والزراعة

رابعاً – استعراض السلع

ركود استهلاك الحبوب للفرد الواحد، والمصدّرون التقليديون يمثّلون الجزء الأكبر من نمو التجارة

8– ومن المتوقع أن ينمو الإنتاج العالمي للحبوب في الأجل المتوسط بنسبة 1 في المائة فقط في السنة، وبالتالي يتراجع بعد أن كان بنسبة 2.5 في المائة في السنوات الأخيرة. وهذا يعني نمواً ضئيلاً جداً للفرد الواحد. ويُتوقَّع أن يؤدي تراجع نمو الغلاّت وتقلّص توسّع المناطق إلى تباطؤ، وأن يبقى النمو في الإنتاج العالمي للحبوب أقل سرعة هامشياً من النمو المتوقع في الاستهلاك السنوي، ما يعني تأزم الإمدادات في سوق الحبوب. وعلى الرغم من وتيرة النمو الأبطأ، سوف يتوسّع إنتاج القمح على نحو كبير في المناطق المنتجة له تقليدياً داخل البلدان المتقدمة، والتي سوف تمثل 60 في المائة من الإنتاج الإضافي. وكذلك، سوف تشكّل زيادة الإنتاج ميزة في الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وكازاخستان، وفي المناطق القائمة حول مرافئ البحر الأسود. وبالنسبة إلى الحبوب الخشنة، سوف تستمر الولايات المتحدة في السيطرة على الصناعة العالمية، وبخاصة الذرة، مع توقّع نمو قوي في الأرجنتين، والبرازيل، وكندا، والصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، والمكسيك. وأمّا البلدان الآسيوية فسوف تستمر في السيطرة على إنتاج الأرز، وفي طليعتها بنغلاديش، والصين، والهند، وإندونيسيا.

9- وسوف تستمر البلدان النامية في السيطرة على تجارة القمح والحبوب الخشنة في العالم، حيث تسجل الجزء الأكبر من الزيادة المتوقعة في شحنات الحبوب، على الرغم من أن حصصها الإنتاجية تتراجع. غير أن البلدان النامية تسيطر على تجارة الأرز، ويُعزى لها معظم التوسع المرتقب في تجارة الأرز والقمح خلال فترة الاستشراف. وفي حين أن البلدان المصدّرة تقليدياً للقمح من بين البلدان المتقدمة تواجه توقعات بتراجع التجارة، تستمر كازاخستان، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا باكتساب أهمية أكبر. ومن المتوقع أن تسجّل واردات الحبوب الخشنة نمواً قوياً في عدد من البلدان يوجّهه نمو في الطلب على العلف، وبخاصة في الصين، ومصر، والاتحاد الأوروبي، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية. كما أن مجموعة متنوعة من أقل البلدان نمواً في جنوب شرق آسيا، بما فيها كمبوديا، وميانمار، إضافة إلى باكستان والولايات المتحدة الأمريكية، سوف تمثل جزءاً كبيراً من الزيادة المرتقبة في صادرات الأرز. ومن المتوقّع أن تحلّ فيتنام محلّ تايلند لتصبح أكبر مصدّر للأرز في السنوات القليلة المقبلة.

إنتاج البذور الزيتية يتباطأ على نحو ملحوظ، وأطراف تظهر على صعيد الصادرات

10- وكذلك، من المتوقع أن يتباطأ الإنتاج العالمي للبذور الزيتية عقب النمو القوي الذي شهده في العقد الأخير سيما أنه تمّ استثمار أراضٍ إضافية لإنتاجها من أجل الاستجابة إلى ارتفاع الأسعار. إنما من المتوقع أن يزداد الإنتاج العالمي بحوالي 2 في المائة في السنة، حيث تمثل مناطق إضافية لزراعة البذور الزيتية أكثر من نصف هذه الزيادة. ومن المتوقَّع أيضاً أن يزداد الإنتاج العالمي من الزيت النباتي بنسبة 2 في المائة فقط في السنة الآن، بعد أن سجّل في السابق نمواً بأكثر من 5 في المائة في السنة استجابة إلى الطلب القوي عليه،. وسيبقى السوق مركّزاً، إذ تمثل سبعة بلدان (الأرجنتين، والبرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية) 75 في المائة من التوسّع. ويُتوقَّع أن يشهد إنتاج زيت النخيل في إندونيسيا وماليزيا نمواً أبطأ، حيث تفرض الحكومة بعض الضوابط لإتاحة توسع أكثر انتظاماً، إنما سيبقى هذان البلدان يمثلان 40 في المائة من الزيادة المرتقبة في الإنتاج العالمي للزيت النباتي. ومن المتوقّع أن تسجل الزيادة العالمية لإنتاج وجبات الطعام من البذور الزيتية نسبة 20 في المائة بحلول عام 2020، حيث تمثل البلدان النامية 70 في المائة من الإنتاج الإضافي.

11- ومن المتوقع أن تشهد التجارة العالمية للبذور الزيتية تباطؤاً في الأجل المتوسط، بعد أن نمت بأكثر من 6 في المائة في السنة في العقد الأخير، إذ تتّجه الصادرات إلى تسجيل معدل نمو أبطأ في الأرجنتين، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذه الأثناء، من المتوقع أن تساهم البلدان المصدرة الناشئة، مثل باراغواي وأوكرانيا، على نحو متزايد في النمو العالمي للصادرات. وما زال من المتوقّع أن تزداد الواردات من البذور الزيتية بشكل ملحوظ نظراً للطلب المتزايد على الزيت النباتي وعلف الحيوانات. ومن شأن الصادرات العالمية من الزيت النباتي أن ترتفع بمتوسط 2 في المائة تقريباً في السنة، حيث تتم معظم التجارة بين بلدان الجنوب النامية.

إنتاج السكر يسرّع وتيرة النمو في السنوات القادمة

12- ويشكّل السكر أحد المنتجات القليلة التي يتوقّع أن يشهد إنتاجها العالمي معدلات نمو مرتفعة في السنوات القادمة مقارنة بالسنوات الماضية. ومن المتوقع أن ينمو إنتاج السكر بوتيرة أسرع بقليل من 2 في المائة سنوياً. ويعكس

هذا التسارع البطيء النمو القوي في الإنتاج في البلدان النامية التي يُرتَقَب أن تمثل أكثر من 90 في المائة من الإنتاج العالمي الإضافي. وسيحافظ البرازيل على موقعه كالمنتج الأوّل للسكر، تليه الهند، والصين وتايلند. وكذلك، يُتوقَّع أن تشهد البلدان المتقدمة نمواً بطيئاً نسبياً. وستبقى أسواق السكر في آسيا تتميز بدورات الإنتاج، بما يؤدي إلى تقلّبات كبيرة وعرضية على الصعيد التجاري، وإلى تقلّب الأسعار.

نمو سريع متوقَّع في إنتاج الوقود الحيوي واستخدامه، مدفوع إلى حد كبير بالسياسات والولايات الحكومية

13- ومن المتوقّع أن يشهد الإنتاج العالمي للإيثانول والديزل الحيوي معدّلات نمو بحوالي 5 في المائة سنوياً. ويرتكز إنتاجها بشكل أساسي على الحبوب الخشنة، ومحاصيل السكر، والزيت النباتي. ومن المتوقَّع أن تستهلك المواد الأوّلية للوقود الحيوي حوالي 16 في المائة من الزيت النباتي العالمي، و14 في المائة من الحبوب الخشنة العالمية، و34 في المائة من الإنتاج العالمي لقصب السكر بحلول عام 2020. والولايات المتحدة الأمريكية هي المنتج الأول في العالم للإيثانول، ويُنتَظَر أن تمثل 44 في المائة من الزيادة في الإنتاج العالمي، حيث سوف يتأتى نصف هذه النسبة من الذرة والنصف الآخر من مواد سيلولوزية. وأمّا البرازيل حيث إنتاج الإيثانول المستند إلى قصب السكر يشهد تكاملاً كبيراً، فسيمثل 29 في المائة من الزيادة، في حين أن الاتحاد الأوروبي الذي يستخدم مزيجاً من المواد الأولية، فسوف يشكّل 12 في المائة من الإنتاج الإضافي. وما عدا هذه البلدان (الكتل التجارية الثلاثة)، من المتوقع أن توسّع كلّ من الصين، والهند، وتايلند إنتاجها. وبالنسبة إلى الوقود الحيوي، فإن الاتحاد الأوروبي هو المنتج الرئيسي إلى حدّ كبير، بما يمثل الزيادة المتوقعة بنسبة 47 في المائة في الإنتاج العالمي عام 2021. والمنتجون الآخرون الذين يمثلون حصصاً أصغر من الإنتاج العالمي فهي الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين، والبرازيل، وإندونيسيا.

زيادة قوية متوقَّعة في إنتاج اللحوم على الرغم من إنتاجية متباطئة

14- ومن المتوقَّع أن يؤدي ارتفاع أسعار اللحوم نسبة إلى تكاليف العلف إلى تحسين إيرادات قطاع الإنتاج الحيواني، وأن يعزّز الحوافز لزيادة أعداد الحيوانات وإنتاج اللحوم. وقد شهدت كمية اللحوم المُنتَجَة لكل حيوان زيادة سريعة مع الوقت، بالتوازي مع تنامي عدد الحيوانات. غير أن الإسقاطات تشير إلى أن معدل الإنتاجية سوف يتباطأ في معظم البلدان. lk, المتوقَّع أن يسجّل إنتاج اللحوم زيادة قوية، وفي طليعتها قطاع الدواجن الذي سوف يعزّز الإنتاج بنسبة 30 في المائة تقريباً يليه إنتاج لحم البقر ولحم الخنزير.

15- ومن المتوقّع أن ترتفع التجارة العالمية باللحوم بنسبة 1.5 في المائة سنوياً في العقد المقبل، في ظلّ طلب قوي من ذوي المداخيل المرتفعة في البلدان النامية وطلب أقوى في البلدان المتقدمة. وكذلك، يُرتَقَب أن ترتفع الصادرات العالمية من اللحوم بحوالي 20 في المائة بحلول عام 2020، وفي طليعتها شحنات لحم الدواجن والبقر بصورة أساسية. ومن المتوقَّع أن تستجيب البلدان النامية إلى ارتفاع أسعار اللحوم، وأن تعزّز موقعها كبلدان مصدّرة. وأمّا اليابان فسيبقى المستورد الأوّل اللحوم، يليه حسب الأهمية التصاعدية كلّ من الصين، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية. وعلى العكس، من المتوقَّع أن تتراجع الواردات من اللحوم في الاتحاد الروسي.

نمو استهلاك منتجات الألبان يتركّز في البلدان النامية

16- وعلى غرار التطوّرات في المنتجات الزراعية الأخرى، من المتوقَّع أن يشهد الإنتاج العالمي للحليب نمواً بنسبة 2 في المائة سنوياً، وهي نسبة أعلى بقليل ممّا كانت عليه في العقد الماضي. ويعكس هذا التراجع البسيط نمواً أبطأ في الأعداد العالمية للحيوانات المدرّة للّبن، لا يعوّضه النمو الأعلى المتوقَّع في غلاّت الحليب. ومن المرتقَب أن تمثل البلدان النامية 80 في المائة من الزيادة المستقبلية المتوقعة، وفي طليعتها الصين والهند، وبدرجة أقل الأرجنتين والبرازيل. وكذلك، يتوقَّع أن تبقى الاختلافات الإقليمية قائمة في مجال نمو إنتاج الحليب خلال فترة الإسقاطات استجابة إلى التكنولوجيات المختلفة التي تُستخدَم في إنتاج الحليب. ومن المتوقّع أن تسجّل منتجات الألبان أحد معدلات النمو الأعلى في الإنتاج في السنوات المقبلة، سيما أن استثمارات ملحوظة لزيادة قدرة التجهيز في البلدان النامية قد أفضت إلى مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية.

17- وما زالت التجارة العالمية في منتجات الألبان تمثل حصة صغيرة من الإنتاج العالمي للحليب، وتبقى البلدان المتقدمة مسيطرة عليها بما فيها أستراليا، والاتحاد الأوروبي، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وأمّا الصادرات من البلدان الناشئة إلى البلدان النامية، ولا سيما الأرجنتين، وأوكرانيا، وأوروغواي، وبعض بلدان أوروبا الشرقية، فمن المتوقَّع أن تستمر في النمو بوتيرة مطّردة، وفي كسب حصة من السوق.

الإنتاج السمكي هو من بين مصادر البروتين الحيواني الأسرع نمواً

18- ومن المتوقع أن تسجّل تربية الأحياء المائية نمواً قوياً في السنوات القليلة المقبلة، وأن تصبح مصدراً أكبر لإمدادات المنتجات السمكية المعدَّة للاستهلاك البشري من مصايد الأسماك الطبيعية. وقد نتجت معدّلات النمو الحالية المرتفعة عن تطوّر سريع في تربية الأحياء المائية في المياه العذبة في آسيا، وبخاصة في فيتنام. وتشكّل الصين المنتج الأكبر لمنتجات تربية الأحياء المائية. وكذلك، بفعل توسع تربية الأحياء المائية، يتحوّل هذا المجال إلى عامل متزايد الأهمية للطلب على مواد العلف في العديد من البلدان.

19 - وتخضع المنتجات السمكية إلى تجارة كبيرة، من المتوقع أن تتكثف، سيما أن ثلث الإنتاج سوف يصدَّر بحلول عام 2020. ولطالما اتّجهت التدفقات التجارية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، إنما من المتوقَّع أن يعتدل هذا الاتجاه فيما يزداد الطلب في البلدان النامية. وكذلك، من المتوقَّع أن تستمر الصادرات في القدوم من البلدان النامية، في حين ينتقل مركز الثقل إلى منتجين آسيويين نظراً إلى تزايد توافر منتجات تربية الأحياء المائية.

خامساً- الموجز ومصادر الريبة

20- ونظراً لارتفاع الطلب في معظم البلدان النامية، ولتكاليف المدخلات المرتفعة، وصلت أسعار السلع الزراعية إلى حدّ أعلى من حيث قيمتها الفعلية والإسمية مقارنة بما كانت عليه في العقد السابق. وانعكست أسعار السلع المرتفعة

على أسعار المستهلك، على الرغم من أن آثارها تختلف على نحو ملحوظ بين البلدان. ومن المتوقَّع أن يبقى مخزون السلع منخفضاً، ما يشكّل مصدر قلق على الصعيد العالمي حيال تقلّب الأسعار.

21- ومن المتوقَّع أن يشهد الإنتاج الزراعي العالمي للفرد الواحد نمواً، إنما بوتيرة أبطأ. وتشكّل تكاليف المدخلات المرتفعة أحد الشروط المحدّدة، وبخاصة للأسمدة ومدخلات أخرى متصلة بالطاقة، غير أنها تزيد أيضاً من القيود المفروضة على الأرض والمياه. ومن المتوقَّع أن يتباطأ نمو الإنتاجية، ما يشير إلى الحاجة الماسة إلى مزيد من الاستثمارات في نظم الابتكار الزراعي.

22- ومن المتوقَّع أن يسجّل قطاع الوقود الحيوي نمواً سريعاً، وسوف يؤثر على نحو متزايد على الأسواق الزراعية. كما أن التطورات المقبلة في مجال الوقود الحيوي على المستوى العالمي سوف يعتمد بشكل حاسم على تطوّر أسواق الطاقة، بما في ذلك مصادر بديلة للإمدادات. غير أن أسواق الوقود الحيوي، بما فيها أسواق المواد الأولية للوقود الحيوي، تعاني من تشوّهات كبيرة بفعل الولايات والرسوم الجمركية.

23- والنواتج الوارد وصفها في هذه الورقة مشروطة بمجموعة محدّدة من الافتراضات بشأن البيئة التي تؤثر على الزراعة، وهي افتراضات تشكل موضع ريبة كبيرة. وتتعلق الافتراضات الأساسية بغلات المحاصيل المستقبلية، وأسعار النفط الخام، والتطورات في أسواق الوقود الحيوي، والسياسات الموضوعة للسلع الأساسية في البلدان الرائدة، إضافة إلى افتراضات الاقتصاد الكلي من قبيل نمو الدخل ومعدلات الصرف. وأما الاختلافات في نواتج هذه العوامل، فقد تُغيّر قيم الإسقاطات، وخاصة بالنسبة إلى الأسعار، وكذلك على مستوى عرض السلع الزراعية والغذائية، والطلب عليها، والتجارة بها.

سادساً – العمل والتعاون في المستقبل مع البلدان الأعضاء

24- يندرج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإسقاطات في الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها لبناء توافق في الأسواق وحول القضايا المستجدة في الزراعة. ويستفيد هذا العمل من التبادلات مع اختصاصات مجاورة داخل منظمة الأغذية والزراعة، ومع شركاء وطنيين. ويُشجَّع الحوار الواسع، كما يُرحَّب بالمساهمات الحاسمة التي يوفّرها أصحاب الشأن إذ سوف تساعد في تحديد المشاكل ذات الصلة، وتحليل الخيارات، وتقديم الحلول.

25- وتستفيد وثيقة *"التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة"* إلى حدّ كبير من مساهمات عدد من الأطراف الوطنيين المتعاونين الذين يوفّرون بيانات عن الأسواق الوطنية، وآخر التطورات على صعيد السياسات، وتوجيهات بشأن الإسقاطات. ويُطلَب إلى الأعضاء المشاركة على نحو أكبر، وبإمكان منظمة الأغذية والزراعة أن توفّر بناء القدرات والمساعدة الفنية إلى أي بلد عضو يود الانضمام إلى إطار التعاون القائم بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة.

26- وتشمل حالياً منصة وضع النماذج في منظمة الأغذية والزراعة بصورة رئيسية السلع الغذائية الأساسية في المناخ المعتدل. ومن المتوخَّى توسيع نطاقها لتضمّ سلعاً إضافية تهم البلدان والأقاليم، بالتعاون مع شركاء وطنيين. والمنظمة مهتمة بإشراك منظمات دولية ومؤسسات وطنية في نقاش مفتوح حول حلول ممكنة لدمج أدوات قائمة أو جديدة لوضع النماذج في نظام المحاكاة لديها بحيث توسّع نطاقها من السلع وتعزّز قدرتها التحليلية.